مجلة الناقد للدراسات السياسية | المجلد: 05 / العـدد: 02 (2021)، ص 443-462

قدرات النظم السياسية في إفريقيا: دراسة في قابلية إلتقاط عدوى النزاعات الداخلية

The capacities of political systems in Africa: A study of the susceptibility to contagion of internal disputes

بن طوبال لبنى[1]، أدمام شهرزاد[2]

[1] جامعة جيجل (الجزائر)، loubna.bentoubal@univ-jijel.dz

[2] جامعة جيجل (الجزائر)، chahrazed.admam@univ-jijel.dz

مخبر العلوم السياسية الجديدة –المسيلة

تاريخ الاستلام: 2021/04/30 تاريخ القبول: 2021/09/03 تاريخ النشر: 2021/10/29

ملخص:

تكشف أغلب دول القارة الإفريقية عن نظم سياسية ذات قدرات ضعيفة نسبيا، غير قادرة على الحفاظ على أمنها واستقرارها؛ فتتشابه عواملها الهيكلية معبرة عن بيئات محلية غير مستقرة وحدود غير خاضعة للمراقبة، لتتفاعل في ظل سياقات إقليمية ودولية تكرس انعدام الأمن بالقارة، مما يرسم صورة للنظام السياسي في إفريقيا كجهاز مناعة ضعيف قابل لإلتقاط عدوى النزاعات الداخلية.

فضعف قدرات النظام السياسي في القارة يحفز التصاعد الخطير لظاهرة عدوى النزاعات الداخلية؛ حيث يساهم في تفعيل ديناميكيات العدوى الجوارية من جهة؛ من خلال قنوات نقل العدوى (مخرجات النزاع الداخلي لدولة المصدر، الروابط العرقية عبر حدودية)، و/ أو تفعيل ديناميكيات العدوى غير الجوارية من جهة أخرى من خلال صور الإلهام التي تقدمها وسائل الإعلام والاتصال، فيرتفع بذلك سقف التحدي أمام النظام لمقاومة عدوى النزاع الداخلي، الذي يتطلب قدرة للإستجابة والتكيف ديناميكية تفتقدها أغلب نظم القارة.

الكلمات المفتاحية: قدرات النظم السياسية؛ إفريقيا؛ عدوى النزاعات؛ النزاع الداخلي.

Abstract:

The African continent reveals political systems with relatively weak capabilities, unable to maintain their security; The similarities of their structural factors express unstable local environments and unattended borders, interacting in regional and international contexts that perpetuate insecurity in the continent, which paints a picture of the political system in Africa as a weak immune system capable of capturing the contagion of internal disputes.

The weak political system capacity stimulates contagion dynamics, first of all, the neighborhood. Through channels that facilitate the transmission of infection (The outputs of the internal conflict, the cross-border ethnic), and secondly non-neighborhood through the images of inspiration provided by the media and communication, which raises the ceiling of the challenge to resist the contagion of internal dispute, Which requires a dynamic capacity to respond and adapt that most of the continent's systems lack.

Keywords: Capacities of the political systems; Africa; dispute contagion; internal dispute.

المؤلف المرسل: بن طوبال لبنى، **الإيميل**: loubna.bentoubal@univ-jijel.dz

مقدمة:

تشهد الظاهرة النزاعية تطورا ديناميكيا مستمرا، يترافق وتداعيات أبعاد العولمة (سرعة وكثافة التدفقات عبر الحدودية – تهريب السلاح، الأفراد والأموال، والمعلومات)؛ حيث تسجل تصاعدا خطيرا للنزاعات الداخلية ذات طبيعة معقدة، تجمع بين سمات التدويل، التجدد، والعدوى. وجدت في بعض دول العالم كالقارة الإفريقية بيئات حاضنة مناسبة، لما تمتاز به من مستويات عالية من الهشاشة، ونظم سياسية ذات قدرات ضعيفة نسبيا.

ففي ظل تقارب مستويات الضعف البنيوي والوظيفي لأغلب النظم السياسية في إفريقيا، تحولت مخرجات النزاع الداخلي بالقارة إلى قنوات ترفع احتمال انتقال العدوى، ولكن وأمام ضعف قدرات النظام السياسي في القارة على الاستجابة والتكيف، يبقى مقاومة خطر العدوى الجوارية وغير الجوارية المحتمل من أهم التحديات التي تواجهها، خاصة في ظل سياق إقليمي تنافسي ودولي تكالبي على القارة. وفي هذا السياق، جاءت هذه الدراسة للبحث في العلاقة بين قدرات النظام السياسي في إفريقيا وانتقال عدوى النزاعات الداخلية.

الإشكالية:

كيف يقود ضعف قدرات النظم السياسية في إفريقيا إلى تأجيج عدوى النزاعات الداخلية؟.

الفرضية الرئيسية:

يؤدي ضعف النظام السياسي في إفريقيا إلى توفير بيئات منتجة للخوف وقنوات عبر حدودية مسهلة لانتقال عدوى النزاعات الداخلية في القارة.

المنهجية:

للإجابة عن الإشكالية وقصد اختبار الفرضية تم اعتماد منهجية مركبة؛ تتضمن "الوصف" لتوضيح واقع ضعف قدرات أغلب دول القارة الإفريقية، إلى جانب المنهج النظمي بتبني فرضياته في التحليل، خاصة بالبحث في تحول مخرجات النزاع الداخلي لدول المصدر إلى مدخلات موجهة تفاعلات النظم السياسية لدول هدف العدوى، وكذا تحليل ديناميكية النزاع الداخلي المحفز لتجديد نزاعات كامنة أو توليد نزاعات جديدة. ومع تبني مدخل النظم الديناميكية في التحليل، بانطلاقنا من فرضية النزاع الداخلي ذو الطابع

المعدي كنظام ديناميكي، يتفاعل مع بيئته وفق ميكانيزم التغذية الرجعية الذي يسمح بتطوره باستمرار، ما يفرض ضرورة تمتع النظم السياسية بقدرات استجابية وتكيفية دينامكية قادرة على مقاومة تحدي عدوى النزاع.

وبهدف الإجابة عن الإشكالية المطروحة، إعتمدنا على المحاور التالية:

أولا: قدرات النظم السياسية في إفريقيا واندلا ع النزاعات الداخلية

ثانيا: قدرات النظم السياسية وقابلية انتشار عدوى النزاع الداخلي في إفريقيا

ثالثا: مقاومة انتشار عدوى النزاعات الداخلية في إفريقيا: ضعف الخيارات المحلية وتقاطع التفاعلات الخارجية

أولا: قدرات النظم السياسية في إفريقيا واندلا ع النزاعات الداخلية

في ظل تصاعد ظاهرة انهيار الدولة مع بداية القرن الحادي والعشرين، أولت أدبيات النزاع في العلاقات الدولية في السبعينيات والثمانينيات اهتمامًا خاصًا بقدرات النظم السياسية كمتغيرات تفسيرية قوية محتملة وراء اندلا ع العنف. وبتبنينا لفرضية قابلية النظام السياسي للتأثر بتغيرات بيئته، تظهر الحركيات عبر حدودية كعبئ إضافي على الدول الهشة، حيث تزداد الصعوبات التي تواجهها نظمها السياسية، في سبيل مقاومتها للانكشافات الأمنية المتصاعدة.

1. ضعف قدرات النظم السياسية في إفريقيا:

يقترن وصف الدول في إفريقيا بعدة مصطلحات بين الضعف، الفشل، الهشاشة، والانهيار، وعلى اختلاف معانيها تعبر عن وضع مشترك لتدني قدرات النظم السياسية فيها، الأمر الذي يترافق وانكشافات أمنية متصاعدة في القارة، وفي هذا السياق نجد التصنيف الذي يقدمه صندوق السلام بناءا على مؤشر الهشاشة، يؤكد عجز النظام السياسي في إفريقيا على الحفاظ على استقراره، ما توضحه صورة النزاعات الداخلية المتصاعدة، فتوزع دول القارة حسب مؤشر الهشاشة لسنة 2020، بين مختلف مستويات الحذر والانذار، المنخفضة، والمتوسطة والعالية، من خلال خمسة نماذج: **الدول ذات التحذير المحفز**: كالسنغال والجزائر (71)، **الدول ذات التحذير العالي**: كجيبوتي (47) وسيراليون (42) وبوركينافاسو (37)، **الدول ذات الإنذار**: ومالي (16) وبورندي (12)، **الدول ذات الانذار العالي**: كالسودان (08) وتشاد (09)، **الدول ذات الانذار العالي جدا**: كجنوب السودان (03) والصومال (02)[1]. تقدم صورة عن اشتراك

معظم التظم السياسية الإفريقية في سمات هيكلية ومؤسسية تضر كفاءتها، وتجردها من مشروعيتها، تؤسس لنزاعات داخلية متصاعدة، نتيجة عدة أزمات داخلية أشار إليها لوسيان باي – Pye Lucian وجوزيف لابالومبارا – Joseph La Palombara متمثلة في: أزمة الهوية والاندماج الوطني وأزمة المشاركة السياسية وأزمة الشرعية والمشروعية وأزمة التغلغل وأزمة التوزيع والفشل الاقتصادي[2]. إن هذه الأزمات تعبر عن ضعف بنيوي ووظيفي للنظام يعكس بالمقابل ضعف قدراته الاستخراجية والتنظيمية والتوزيعية والرمزية، ويعمقها ضعف قدراته الاستجابية، فترتسم نظم سياسية إفريقية تمتاز بسمات أهمها:

– مسارات تحول ديموقراطية متعثرة: رغم مرور حوالي ثلاث عقود من تبني المسار الديموقراطي في القارة إلا أن أغلب نظمها تعاني صعوبات في ترسيخ الديموقراطية، ورغم تقديم القارة لنماذج حققت نجاحات نسبية حال: غانا، نيجيريا، زامبيا والسنغال، إلا أن هذه التحولات الديموقراطية اتخذت صورا لنظم سياسية استبدادية مقنعة بدساتير تعتمد على تقويض الحريات كما هو الحال في مصر، تونس، ليبيا، والتي مهدت لانفجار الأوضاع باندلاع الربيع العربي في 2010، في الوقت الذي تفتقد أغلب الدول في إفريقيا التي فرض عليها تبني المسار الديموقراطي، للشرعية المؤسسية والتي استبدلتها بشرعيات وطنية وتاريخية، ورغم تبني نظمها لدساتير يؤسس فحواها للفصل بين السلطات، إلا أن طبيعة الممارسات تستوقف الباحثين أمام مسارات متعثرة ومنتكسة في أغلب الأحيان.

– سيطرت المؤسسة العسكرية والتوظيف السياسي للجيوش الوطنية: رغم تراجع معدلات الإنقلابات العسكرية إلا أن دور المؤسسة العسكرية لا يزال يفرض نفسه على نظم القارة؛ حيث تتوزع هذه النظم بين أربعة أنماط للعلاقات المدنية العسكرية: النمط الانقلابي ونمط الضامن الخارجي ونمط الشرعية السياسية ونمط المقايضة[3]، ولعل الانقلابات والمحاولات الانقلابية المستمرة في القارة، بين انقلاب طوغو في 2005 وانقلابين في موريتانيا 2005 و2008، وبوركينافاسو 2014 وزمبابوي 2017 وصولا إلى انقلاب مالي في 2020، يؤسس لتجذر سيطرت المؤسسة العسكرية في القارة الإفريقية.

– انتشار نماذج لمجتمعات اللادولة في القارة: يقود غياب مجتمع واحد متماسك داخل حدود الدولة بسبب تعدد المجموعات الطائفية المتنازعة، إلى افتقار النظام لدعم قطاع واسع من السكان، مما يجعل شرعيته الشعبية محدودة ويؤسس لنظم تفتقد دعم وولاء مجتمعاتها.

– ضعف المؤسسات أمام قدرات استخراجية نسبية: يفتقر النظام السياسي الإفريقي للموارد الكافية والمؤسسات الفعالة للتخصيص والإنتاج والتوزيع، ويسمح مؤشر الناتج المحلي الإجمالي(RPC) لسنة بقياس قدرة سيطرت الحكومة على الموارد واستخراجها، وكذا البحث في مدى قدرتها على التكيف مع الأزمات غير المتوقعة والإستجابة لها، فيكشف التقرير الصادر عن البنك الدولي لسنة 2019 إلى أولا: واقع تراجع متذبذب لهذا المؤشر بين مختلف دول القارة؛ ففي الوقت الذي تحتل نيجيريا أعلى الترتيب بـ 448,120,43 مليون دولار، تتصدر ذيل الترتيب سان تومي وبرانسيب في خليج غينيا بـ 418,64 مليون دولار، وثانيا يقدم صورة واضحة عن تدني نسبي للمؤشر لدى أغلب دول القارة خاصة ضمن مناطق النزاع؛ حيث سجلت غينيا بيساو 1,339,45 مليون دولار[4].في المقابل فتركيز القدرات الاستخراجية لأغلب نظم القارة على تصدير الموارد الأولية خاصة منها النفط والغاز، يجعلها تتأرجح مع تقلبات السوق العالمية وتأثيرات الأزمات التي تعصف به، وقد وضحت أزمة كوفيد –19(COVID 19) وما رفقها من انهيار أسعار النفط ضعف هذه القدرات؛ حيث تسببت هذه الأخيرة في انكماش وعجز ضمن ميزانيات عدة دول إفريقية ممّا انعكس على تعميق الأزمات الإجتماعية الداخلية[5] .

– تراجع مستوى الرفاه الإجتماعي: يوضح التقرير الصادر عن البنك الدولي (2019) وجود انخفاض في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي، مايعكس واقعا عن تراجع مستويات الرفاه الإجتماعي؛ حيث تتوزع أغلب الدول الإفريقية بين شريحة الدول منخفضة الدخل (1.036 دولار>) وأبرزها: جمهورية الكونغو الديموقراطية (520 دولار) وبوركينافاسو (790 دولار) واثيوبيا (850 دولار)، ومالي (880دولار) والسودان (590 دولار)، وبين الشريحة الدنيا من الدول متوسطة الدخل (1,036–4,045) وأبرزها: نيجيريا (2,030 دولار) وجمهورية الكونغو وكينيا(1,750 دولار) والجزائر (3.970 دولار) وجيبوتي (3.540 دولار)[6]؛ بحيث تبتعد عن باقي الشريحتين –الشريحة العليا من البلدان متوسطة الدخل والبلدان مرتفعة الدخل– وفق التصنيفات الجديدة للبنك الدولي (2020–2021)[7]، وهذا يؤسس لواقع تراجع مستويات الرفاه الإجتماعي، الذي يعكس بدوره بيئات إفريقية حاضنة للخوف قابلة لإنتاجه.

تأسيسا على ما سبق، يسمح المخطط المبين أدناه بتقديم دلالات توضيحية لواقع ضعف قدرات النظم السياسية في إفريقيا، وطبيعة الأزمات الداخلية التي يعاني منها، واعتمادا على عدسة نظمية ديناميكية لتحليل تفاعل النظام مع بيئته، تحدد مدخلات ومخرجات هذا النظام الذي يعد أكثر قابلية لإنتاج الخوف.

المخطط رقم 01: ضعف قدرات النظم السياسة في إفريقيا

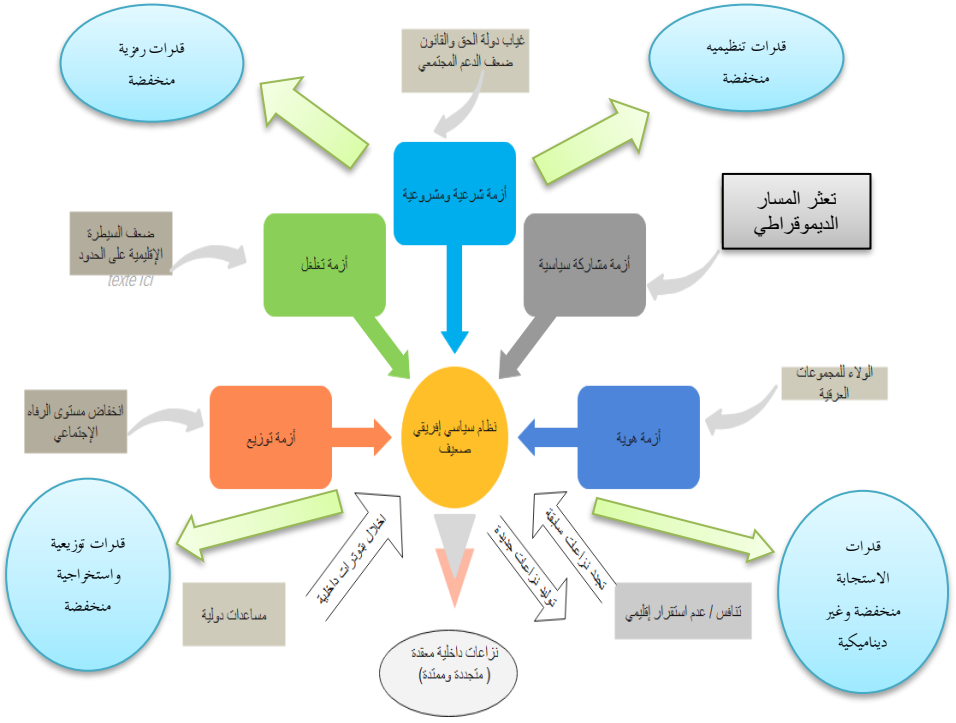

المصدر: من إعداد الباحثتين.

إن ضعف قدرات النظم السياسية في إفريقيا الإستخراجية منها والتوزيعية والرمزية وحتى التنظيمية، يترافق أيضا مع ضعف قدراتها على التكيف والإستجابة، والتي تتوضح مع الترتيبات النزاعية الناجمة عن المعضلة الأمنية ضمن مناطق النزاع بالقارة خاصة في: منطقة القرن الافريقي والساحل الإفريقي والبحيرات العظمى؛ حيث يساهم ضعف قدرات النظام السياسي في القارة في خلق بيئات منتجة للخوف يوضحها المسار المشترك لانقلابات عسكرية متوالية، فقد سجل في الفترة الزمنية بين 1960 و2010 ما عدده 104 انقلابا عسكريا في منطقة غرب إفريقيا فقط[8]، وأضحت بذلك خريطة القارة ترسم صورا عن تجمع النزاعات إقليميا، ما يسمح بإعادة رسم حدود مناطق النزاع في القارة بين منطقة القرن الإفريقي في الشرق والبحيرات العظمى في الوسط والساحل الإفريقي في الغرب، هذا الأخير الذي أشار إليه التقرير الصادر عن

"قاعدة بيانات النزاعات المسلحة ومشروع بيانات الأحداث" ACLED بوصفه من مناطق النزاع الأكثر خطورة لعام 2020.[9]

إنّ هذه المعطيات تؤسس لحقيقة تحول الدولة في إفريقيا إلى كونها موضوعا للنزاع بافتقارها لدرجات مؤسسة عالية كفيلة بضمان استمراريتها، طبعت أغلب نظمها بسمة النظم الزبائنية الإستخراجية وغير القادرة على حشد ولاءات مجتمعاتها، لكن كيف يخلق هذا الواقع فرصة لاندلا ع النزاعات الداخلية؟.

2. ضعف النظم السياسية واندلا ع النزاعات الداخلية في إفريقيا:

إن عجز النظام السياسي على التكيف مع مختلف مدخلاته، يشكل محركا أساسيا لتصاعد المظالم الداخلية، مما يرفع من احتمال اندلا ع النزاع الداخلي، وفي سياق معالجة هذه العلاقة التي تربط بين ضعف النظام واندلا ع النزاع أشار آرثر سيلفر وتيري فرديي – Arthur Silver and Thierry Verdier أن ترجيح تكلفة الفرصة البديلة اتجاه النظام أو جماعات التمرد، يتحدد بناءا على طبيعة استجابة النظام السياسي بين خيار الردع و/أو خيار إعادة التوزيع المرتبط أساسا بمستوى قدراته، فكلما ارتفع مستوى ضعف مؤسسات النظام وافتقاره للشرعية، وعجزه عن تبني الاستجابة الفعالة (الردع الكافي، أو خيار إعادة التوزيع)، سيساهم ذلك في انخفاض تكلفة الفرصة البديلة للمتمردين وزيادة احتمال اندلا ع نزاع داخلي[10]. إن اندلا ع النزاع سيخلف آثارا داخلية وخارجية تمس قدرات النظام السياسي ليس لدولة النزاع وفقط بل قد تمتد لدول الجوار أيضا؛ حيث يجمع اندلا ع النزاع بين:

– تأثيرات داخلية: تعمق من حجم الأزمات الداخلية للنظام السياسي الضعيف؛ والتي تتضح من خلال تدمير البنى التحتية والنتائج المباشرة للعنف الداخلي (أرامل، يتامى، معطوبي حرب)، وما يفرض على النظام ضرورة الاستجابة من خلال تغيير الأولويات المؤسسية باتجاه تحويل الموارد الأولية لزيادة الإنفاق العسكري، ليكون ذلك على حساب باقي القطاعات الإجتماعية والصحية ومستويات الرفاه الإجتماعي، وهذا يؤسس لأزمات إجتماعية وإنسانية متصاعدة مع ارتفاع مستوى الفقر، تردي الخدمات الصحية، وارتفاع نسبة تحرك السكان داخليا (النزوح الداخلي) وخارجيا (اللجوء، الهجرة غير شرعية).

– تأثيرات ممتدة خارجيا: فسرعان ما تتحول الأزمات الإنسانية كمخرجات للنظام مصدر النزاع، لأعباء اضافية للنظم المضيفة، خاصة منها ذات السمات الهيكلية والوظيفية المتشابهة من حيث مستويات الضعف (انظر المخطط 02) .

المخطط 02: ضعف النظم السياسية وديناميكية النزاعات الداخلية

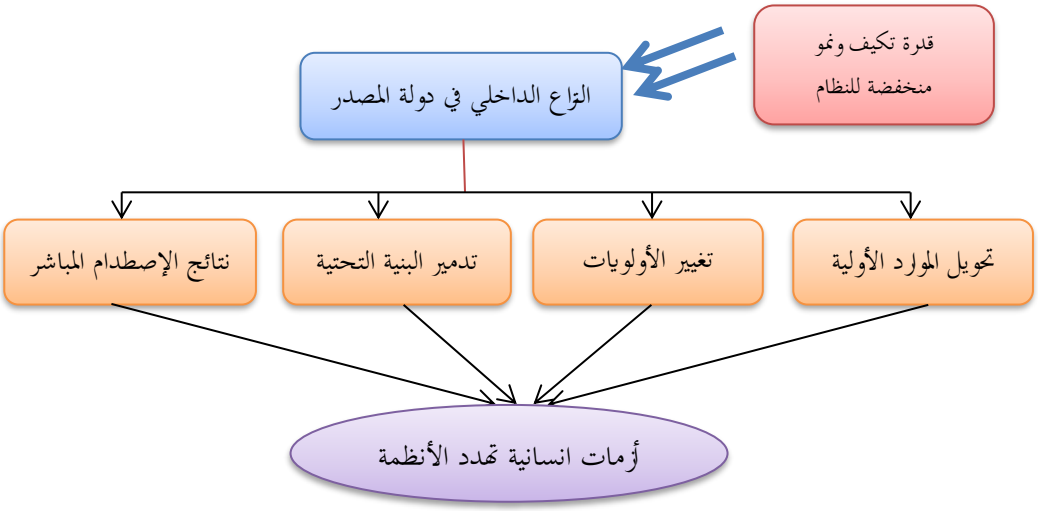

المصدر: من إعداد الباحثتين.

تقدم الأنظمة الريعية في القارة نموذجا يؤكد أن الإستقرار الداخلي ليس مرهونا بالقدرات الإستخراجية العالية فقط، بل ويرتبط أيضا بغياب قدرات استجابية ديناميكية للنظام؛ حيث تحدّد قدرات النظام السياسي على النمو والتكيف احتمال اندلاع النزاع داخليا، وفي هذا السياق يجادل بول كوليي وآنك هوفلر– Paul Collier And Anke Hoeffler بوجود علاقة ايجابية بين صادرات السلع الأولية كحصة من الناتج المحلي الإجمالي ونشوء النزاعات، بل حددا حجم التأثير بنسبة مئوية تصل لحدود 33٪.[11]

من جهتهما أشار جوزيف ديردزنسكي وبوريكا جاكسون– Joseph Derdzinski and Jackson Porreca أن تباين العوامل الإجتماعية والسياسية لسياق قدرات الأنظمة السياسية[12]، وهو ما يفسر حالات تحول النفط لعامل محفز للنزاع الداخلي، فيقدم الوضع الأمني غير المستقر في ليبيا أفضل مثال عن ذلك إذا ما قورن بالحالة الصومالية؛ فحسب مؤشر الناتج المحلي الإجمالي لسنة 2019 سجلت ليبيا 52,091.15 مليون دولار، مقارنة بالصومال كدولة منهارة 917.04 مليون دولار[13]، في الوقت الذي تتشارك الدولتان واقعا يتسم بالتصاعد الخطير للعنف الداخلي، والذي يترجم بدوره ضعف قدرات الأنظمة في إفريقيا على التكيف مع الأزمات غير المتوقعة وتدني الإستجابة لها، عمقته

صور سوء التوزيع وتراجع مستويات الرفاه الإجتماعي، مع تراجع متوسط دخل الفرد، وغياب الإهتمام بالاستثمار في القدرة البيروقراطية لتحصيل الضرائب، وضعف جودة الخدمات الإجتماعية، والفساد، وسوء الإدارة الإقتصادية، لتقدم هذه الأنظمة فرصا للمتمردين المحتملين لإثراء أنفسهم من خلال الإستيلاء على الموارد.

لكن إذا كان ضعف النظم السياسية في إفريقيا محفزا أوليا للنزاع الداخلي، فهل يؤثر هذا الضعف على قابلية النظام السياسي لإلتقاط عدوى النزاعات في القارة، وكيف؟.

ثانيا: قدرات النظم السياسية وقابلية انتشار عدوى النزاعات الداخلية في إفريقيا

يساهم ضعف النظم السياسية في إفريقيا بشكل واضح في رسم التصاعد الخطير لنزاعات داخلية، تترافق وظاهرة عدوى النزاع، في صورتيها أولها: عدوى جوارية تتوضح من خلال انعدام الأمن في مناطق النزاع بالقارة كمنطقة الساحل الإفريقي والبحيرات العظمى والقرن الإفريقي، أما الثانية فتنصرف للعدوى إلى مناطق جغرافية أخرى بناءا على انتقال تأثير أفكار التمرد أو المواجهة من خلال عملية التعلم[14]، واعتمادا على محاكاة نموذج المرض حسب طرح فورسبورغ، نحاول الإجابة مبدئيا عن ما يجعل النظام السياسي باعتباره جهاز المناعة أكثر قابلية لإلتقاط العدوى بصورتيها في إفريقيا؟، وذلك من خلال تحديد النظم السياسية الأكثر قابلية للعدوى، ثم توضيح المحفزات الخارجية من عوامل وقنوات التي تسهم في إضعاف النظام السياسي في إفريقيا.

1. قابلية التقاط النظم السياسية في إفريقيا لعدوى النزاعات الداخلية:

إذا كانت الدول القوية تتمتع بقدرات عالية لتلبية احتياجات مواطنيها، فضلاً عن القدرة على خفض نسبة نجاح المتمردين[15]، فإن الدول ذات المستويات المنخفضة من القدرات أقل قدرة على مقاومة عدوى النزاع الذي يحدث في دولة مجاورة[16]، والنظام السياسي هو بمثابة جهاز المناعة الذي يصدّ عدوى النزاع، وضعف هذا الأخير يرفع من قابليته لإلتقاط العدوى[17].

ننطلق من أن الواقع المشترك للنظم السياسية الإفريقية يؤسس لتمتعها بقابلية نسبية لأي محفز خارجي يحرض نزاعات كامنة أو يجدد نزاعات سابقة، بناءا إمّا على التفاعل الجواري من خلال تأثير قنوات نقل العدوى كاللاجئين – ما أشارت إليه فورسبورغ حين اعتبرت اللاجئين وسيلة لنقل مرض النزاع من دولة النزاع الأصلي نحو الدولة المضيفة[18]–، أو بناءا على التشابه في العوامل الهيكلية من المشاكل الإجتماعية

والإقتصادية عبر الوطنية، وما يرتبط بها من الطلب العالمي على الموارد والقيم، وكذا هياكل الدول الضعيفة والهياكل الإقتصادية غير القانونية أو الموازية، إلى جانب مجموعات الهوية عبر الوطنية والشبكات الإقتصادية عبر الوطنية. وفي سياق مماثل أكدّ كل من كريستيان سكريد غليدتش وهالفارد بوهاوغ – Kristian Skride Glidetch And Halvard Buhaug أن النزاعات الداخلية تتجمع عادةً لأن العوامل التي تزيد من احتمال تعرض الدولة لنزاع داخلي بدورها تتجمع مكانيًا أيضًا[19]؛ فعلى سبيل المثال نجدها تمس مناطق الفقر النسبي وذات المستويات المنخفضة من الحكم الديمقراطي.

وتكشف أدبيات السلام والنزاع، عن صورة النظم السياسية الأكثر قابلية لالتقاط العدوى، والتي تجتمع في القارة الإفريقية، وأبرزها:

– النظم غير الديموقراطية الأكثر قابلية لانتشار عدوى النزاع، وفي هذا السياق يشير كليوناد رالي-Raleigh Clionadh أن الحرب في بلد مجاور تزيد من خطر الحرب الأهلية بنسبة 39% في الدول غير الديموقراطية[20]، فالدول ذات الأنظمة الاستبدادية أو غير الديموقراطية معرضة بشكل أكبر لخطر الحرب من دول تمتلك جيران ديموقراطيين خاصة إذا ما اقترن الأمر مع ظاهرة فساد النخبة الحاكمة؛ ومن بين الحالات المسجلة في هذا الصدد قضايا فساد ضدّ كلّ من محمد كوندي نجل الرئيس الغيني ألفا كوني أثناء الانتخابات الرئاسية في 2015[21]، وإلى جانب انتشار الفساد وغياب الشرعية والمساءلة، يبقى للمحفزات الخارجية امكانية عالية للتأثير في أغلب دول القارة، فرغم ما حققته بعض الدول الإفريقية في تقدم مسارها الديموقراطي، كما هو حال التجربة الديموقراطية الإثيوبية جاءت أزمة كورونا (COVID 19) لتكشف عن عودة التكتيكات القمعية أمام الإنقسام الإثني والسياسي الداخلي؛ حيث تم إعلان حالة الطوارئ، والذي أعاد البلاد إلى سياسات تحاكي السياسات التي سبق انتهاجها من طرف نظم الحكم غير الديموقراطية السابقة.[22]

– ضعف السيطرة الإقليمية للنظام السياسي لدولة المصدر والهدف على السواء، أمام سعي الجماعات المتمردة بشكل متزايد لإحتلال المناطق الحدودية في محاولة لإنشاء ملاذ آمن عبر الحدود الدولية. وهذا ما يفسر تبني الجماعات المتمردة لتكتيكات "الكر والفر" كإستراتيجية لدخول دول الجوار، من خلال مهاجمة القوات الحكومية والمدنيين ثم الفرار للدول المجاور، نتيجة لذلك، تزداد احتمالية الإنتشار غير المباشر أو

الأحداث الخارجية، حيث قد تقوم الحكومة (في بعض الحالات دون قصد) بملاحقة المتمردين عبر الحدود الدولية[23].

– الكثافة السكانية العالية من أبرز تحديات النظام السياسي، حيث تشكل الفئات الشبانية المرتفعة ضمن التركيبة السكانية للدولة بيئة أكثر تقبلا لعدوى النزاع المجاور، رفضا لواقع داخلي مشابه وهو ما لوحظ مع ثورات الربيع العربي التي تقدمتها الفئات الشبانية.

– الروابط العرقية عبر الحدودية والتي ترفع من احتمال انتشار العدوى[24]، ففي ظلّ ضعف الدولة وفشل النظم السياسية الحاكمة في حشد ولاء مختلف المجموعات العرقية نحو مؤسسات تكاد تختفي في بعض الدول الإفريقية كما هو حال الصومال، تتحول هذه الروابط إلى قنوات مسهلة لإنتشار عدوى النزاع، من خلال تحريك فكرة التضامن العرقي عبر الحدود من جهة، أو استغلال القادة (النخب، التمرد) للمكون العرقي تحقيقا لأهداف مصلحية، وهو واقع الحال في منطقة الساحل الإفريقي والروابط التي تجمع الطوارق عبر عدة دول في المنطقة (النيجر، مالي، الجزائر، السودان، بروكينافاسو، تونس، موريتانيا، تشاد)، ويتكرر الأمر في منطقة البحيرات العظمى وتوزيع الهوتو والتوتسي بين دول المنطقة.

2. العوامل والقنوات المؤثرة على قابلية التقاط عدوى النزاع في إفريقيا:

تنتج الآثار الخارجية للنزاعات الداخلية في إفريقيا عوامل وقنوات تتدفق غالبًا عبر الحدود، تشكل مخرجات ترفع من قابلية إلتقاط النظام السياسي لدولة الهدف لعدوى النزاع، ومن أبرزها:

– تدفقات السلاح: فزيادة التسلح سينتج عنه اتساع سوق العنف وتوفير السلاح عبر مناطق واسعة في ظلّ دول هشة ممّا يخلق بيئة مناسبة لتوليد نزاعات جديدة، وظهور المزيد من الجماعات المسلحة والميليشيات في المناطق المجاورة، وهو ما يظهر جليا في الأعداد الكبيرة من العائدين المصابين بصدمات نفسية، والجنود السابقين المدربين لمرتزقة والمفرج عنهم من نظام القذافي سابقا في ليبيا، وكمية غير محددة من الأسلحة والذخيرة من الترسانة الليبية التي تدفقت إلى المنطقة بأسرها[25].

– الحركات المسلحة التمردية المتمركزة عند الحدود وحركات الهجرة غير الشرعية والجماعات المسلحة الإرهابية عبر الحدود.

– تدفقات اللاجئين التي قد تتحول لعامل خارجي سلبي يزيد من مخاطر نقل عدوى النزاع إلى الدول المضيفة، من خلال توسيع الشبكات الإجتماعية المتمردة وزيادة المنافسة على الموارد المحلية، كما قد

ينشّـط اللاجئون الإنقسـامات العرقية الداخلية للدولة المضـيفة، وفي هذا السـياق يشـير كريسـتيان سـكريد غليدتش – Kristian Skride Glidetch رفقة إيديان سالشيان–Idean Salehyan أن تدفقات اللاجئين تنشـط نزاعات داخلية كامنة وتشـكّل حوافز غير مباشـرة تختبر قدرات دول الجوار وتغذي عدوى النزاع[26]، فتحركات اللاجئين من الكامرون نحو نيجيريا، وفي وقت سابق من السودان نحو ليبيا ومنها إلى النيجر، أثر بشـكل كبير على الوضـع الأمني للدول المضـيفة، فقد سـجلت سـنة 2018 ارتفاعا في أعداد اللاجئين وبشكل خاص في كل من: جنوب السودان بـ2.3 مليون لاجئ، الصومال 949650 لاجئ، الكامرون 32750 لاجئ، مالي 158275 لاجئ[27]، كما وتقدم منطقة البحيرات العظمى صـورة واضـحة عن عدوى النزاع كنتيجة حتمية لضـعف النظام، فعجز ولاية موبوتو عن إدارة تدفق لاجئي الهوتو (مع أعضـاء ميليشـيات إنتراهاموي المتناثرة) إلى مقاطعة كيفو بشـرق زائير من القتل الدموي لرواندا عام 1994 أو للتعويض عن تصـعيد المناوشـات عبر الحدود مع البانيامولينج (التوتسـي الزائيريون) في عام 1996، أدى إلى تفاقم توترات قائمة[28].

– النتائج الإقتصـادية للنزاع الداخلي الجواري: وفي هذا السـياق أشـار هالفارد بوهاوغ وكريسـتيان سكريدي غليديتش، إلى أن النزاع الداخلي لن يتسبب في تفاقم الاضطرابات الاقتصادية في الدولة مصدر النزاع فقط، بل يؤثر سـلبًا على اقتصـاد الدول المجاورة، من خلال عرقلة التجارة، وفرار رأس المال، تدمير البنية التحتية ومنشآت الإنتاج، بالإضافة إلى انخفاض مستوى الاستثمارات بالمنطقة[29]، حيث تشكل أزمة التوزيع عاملا هاما للرفع من قابلية عدوى النزاع.

– تطور تكنولوجيا الإعلام والاتصال ودورها في تفعيل الصورة الثانية للعدوى بناءا على التشابه في العوامل الهيكلية أكثر منه دور الجوار الجغرافي، حيث سـاهمت مواقع التواصـل الإجتماعي بشـكل كبير في نقل العدوى في شمال إفريقيا أثناء أحداث الربيع العربي في 2010.

يوضـح المخطط أدناه الديناميكيات المتحكمة في تحديد قابلية النظام السـياسـي الإفريقي لالتقاط صورتي العدوى في القارة الافريقية، من خلال إبراز دور القنوات والعوامل التي أسلفنا الإشارة إليها، في رفع قابلية إلتقاط عدوى النزاع في القارة، وذلك من خلال أولا: تغيير الحوافز للمجموعات التي تفكر في التمرد في الدول المجاورة و/ أو إرسال معلومات تدفعها إلى أن تحذو حذوها، وثانيا تحفيز النظم السياسية المضيفة لتحويل الموارد الداخلية باتجاه تعزيز الميزانيات العسكرية على حساب البنى التحتية والقطاعات الإجتماعية،

ما يؤثر على تصـــاعد التظلمات الداخلية وتوفير الموارد التي تحفز عدوى تمردات محلية، في ظل أنظمة تعاني سوء التوزيع أو غياب دولة الحق والقانون.

لمخطط رقم 03: قابلية النظم السياسية في إفريقيا للعدوى الجوارية وغير الجوارية

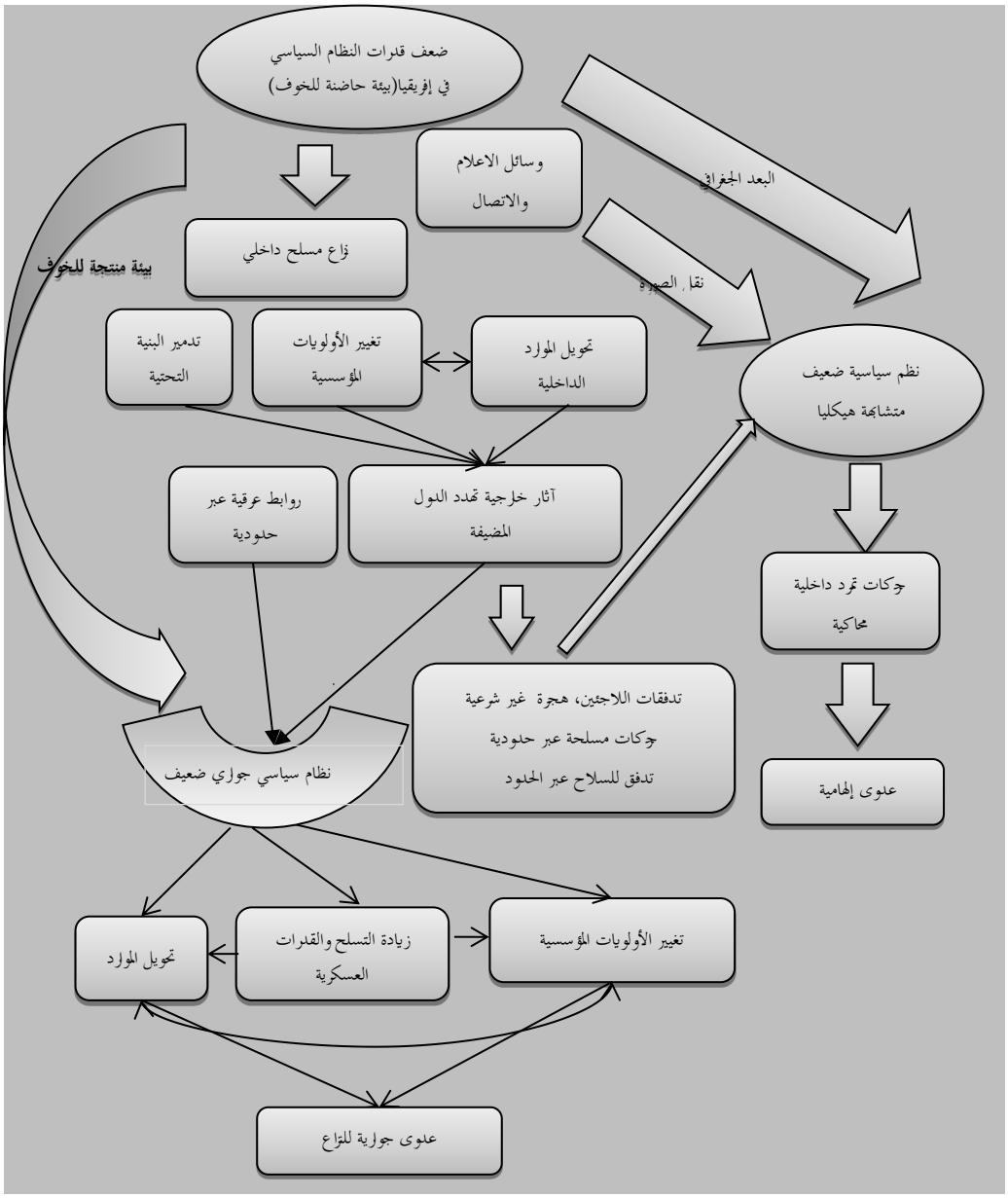

المصدر: من إعداد الباحثتين.

ثالثا: مقاومة انتشار عدوى النزاعات الداخلية في افريقيا: ضعف الخيارات المحلية وتقاطع التفاعلات الخارجية

إذا كان ضعف النظم السياسية في إفريقيا يؤسس لإرتفاع قابلية انتقال عدوى النزاع الداخلي، فكيف يستجيب النظام السياسي لحقيقة أن النزاع الداخلي في الجوار الجغرافي أو في نظم تتشابه سياقاتها الداخلية، تجعل التمرد أكثر احتمالا في الداخل؟، وهل تستطيع مناطق النزاع في القارة الافريقية صد عدوى النزاع أمام ضعف مستوى قدراتها الذي سمح بتدخل أطراف ثالثة زادت من تعقد الوضع الأمني؟.

1. التقليل من احتمالية انتشار عدوى النزاع ورفع قدرات النظم السياسية في إفريقيا

ترتبط مقاومة عدوى النزاع بمدى تفعيل ميكانيزم التغدية الرجعية، وذلك بالتعلم من التجارب السابقة وحتى المشابهة، التي تفرض تبني خيارات استباقية تحول دون انتقال عدوى النزاع المجاور، ففي الوقت الذي تشكل فيه القدرة على نشر القوة القسرية لتأمين الحدود، وإدارة تدفق اللاجئين والأسلحة والعنف عوامل مهمة لصد العدوى، تبقى نجاعة هذه الإجراءات متوقفة على ديناميكية النظام السياسي؛ حيث تشكل هذه الإجراءات استجابات استباقية للتقليل من احتمال عدوى نزاع قائم في دول الجوار الجغرافي، فبإنفجار أزمة ليبيا مثلا سارع مجلس الأمن الوطني الجزائري لاتخاذ إجراءات أمنية "احترازية" لحماية الحدود المشتركة مع ليبيا، إلى جانب نشاط الديبلوماسية الجزائرية بطرح مبادرة لمحاولة معالجة الوضع، إدراكا بالخطورة الممكنة لامتداد تأثيرات النزاع نحو أراضيها. كما قد يسعى النظام السياسي المعرض للعدوى لتبني سياسة التدخل في جار هش، بغية تقليل احتمالات التعامل مع المتمردين سواء بدعم عسكري أو سياسي، بالشكل الذي يسمح بإحتواء الوضع دون أن يخل بالتوازنات الاقليمية القائمة لأن في ذلك تأثير على أمنها، مع احتمال رفع القوة النسبية لدولة مصدر النزاع، وهذا ما حدث بتدخل العديد من دول الجوار الإقليمي في ليبيا على إختلاف الجهة التي قدم لها الدعم؛ حيث قدمت السودان ومصر دعمها العسكري لحفتر، أمام الدعم السياسي الجزائري لحكومة الوفاق الوطني[30].

في المقابل، قد يحمل الخوف من عدوى النزاع عبر الحدود شقا ايجابيا لقدرات النظام، من خلال:

– عمل الحكومات أحيانًا على تحسين مؤسساتها تجنبا للعدوى، فقد يتيح مزيج من الردع وإعادة التوزيع للحكومة تطبيق نظام سياسي سلمي وإن كان نظاما استبدادي، ومع تحسن المؤسسات يفقد الردع

قوته مقابل الوعد بإعادة التوزيع، وتفضل الحكومة إعادة التوزيع على القمع[31]، حال النظام الجزائري عقب انتفاضة الربيع العربي، وجملة الإصلاحات الداخلية التي أعلنت عنها الحكومة السابقة. كما ويشير آرثر سيلفر وتيري فرديي – Arthur Silver and Thierry Verdier، للآثار الإيجابية للعدوى الجوارية على تحسين قدرات النظم السياسية، والتي لابد ان تقاس ضمن سياقها الإقليمي، لتفسير انتقال العدوى من عدمه؛ حيث يجادلان أنه بسبب أوجه التكامل الإستراتيجي في الحوافز السياسية الداخلية فالدول في نفس المجمع الإقليمي قد ينتهي بها المطاف في مواقف مختلفة للغاية بين حرب وسلم؛ وحيث يعد خيار استثمار الحكومات في رفع قدراتها المؤسسية رهين بحساب تكلفة الفرصة البديلة، فالتكلفة المنخفضة لن تشجع النظام لمحاولة البحث عن الجودة المؤسسية، بل بالعكس ستعتمد نظام ردع التمرد المحتمل لكونه أضعف من قدراتها القتالية، أو أنها مع الوعد باعادة التوزيع ستتمكن من السيطرة على الداخل وكبح امكانية تمرد داخلي، ويبقى الاحتمال الثالث مبني على قدرات الدولة المنخفضة مقابل القدرات القتالية للجماعات المتمردة، وهذا سيسمح بانتقال العدوى الجوارية لا محالة[32]. فتوضح سلسلة أحداث الربيع العربي هذا الطرح مجددا، الذي تسمح بفهم جانب من عملية انتقال العدوى لتونس دون الجزائر.

– تبني خيار التعاون الأمني الإقليمي خاصة ضمن مناطق النزاع، سواء في إطار اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف بين الدول المعرضة للتهديد المشترك، في إطار إعادة بناء توازنات إقليمية لاحتواء النزاعات القائمة، لرفع درجة المأسسة الأمنية الإقليمية، التي اتضحت بعض ملامحها في القارة من خلال استحداث عدة مبادرات ومنظمات تتبنى خيار التدخل العسكري في وجه تأثيرات المعدية للنزاعات الداخلية المتصاعدة؛ حيث تشهد منطقة الساحل الافريقي مثلا عدة مبادرات أمنية كمبادرة الميدان، مبادرة نواكشط وآخرها تجمع الساحل خمسة، في الوقت الذي تعرف منطقة غرب إفريقيا نشاطا فعالا للجنة حوض بحيرة تشاد ضد امتداد جماعة بوكوحرام، إلى جانب نشاط المجموعة الإقتصادية لغرب إفريقيا وأمن منطقة الساحل (ECOWAS)[33].

غير أنّ هذه المساعي تبقى رهينة غياب القدرات الكافية خاصة في بعدها التنظيمي العسكري؛ حيث تعجز دول الساحل مثلا عن تمويل قوة الساحل خمسة وهي بحاجة لدعم خارجي، لكون جيوش المنطقة تبتعد تماما عن امكانية السيطرة الإقليمية الفعلية[34]، كما أن الأحقاد التاريخية والتاريخ النزاعي للمنطقة يعيقان التعاون الأمني الإقليمي؛ فبوركينافاسو غير متقبلة لتواجد الجيش المالي داخل إقليمها، والأمر نفسه ينطبق

على طبيعة العلاقات التاريخية بين تشاد والسودان بسبب الحروب السابقة والإيواء المتبادل بين الطرفين لحركات المعارضة لكلا النظامين.

2. تأثيرات تدخل الطرف الثالث على قدرات النظم السياسية في إفريقيا:

يتخذ تدخل الطرف الثالث في القارة الإفريقية صورا مختلفة تتراوح بين: مساعدات دولية وتعاون مؤسسي وتدخل عسكري ومساعدة عسكرية، وقد تبدو هذه التدخلات مجدية من خلال احتواء الأزمات الأمنية في وقت وجيز، لكنها تعدّ تدخلا مكلفا يؤدي إلى زعزعة الاستقرار بدل تحقيقه، فتؤسس هذه التدخلات لتغيير توازن القوى بين مختلف المجموعات العرقية والدينية في القارة، وتمهد للرفع من احتمالية انتقال عدوى النزاع بدل أن تكون مثبطا لانتقالها، وتتداخل عدة صور للتأثير السلبي للطرف الثالث في القارة، تشكل عبئا إضافيا يضعف قدرات مقاومة النظم السياسية بدلا دعمه لصد عدوى النزاعات الداخلية، أهمها:

– المساعدات الدولية المقدمة بناءا على الترتيب الدولي لمؤشر الهشاشة، وفي هذا السياق احتلت جمهورية الكونغو الديمقراطية المركز الثالث على صعيد إجمالي المعونة الإنمائية الرسمية بين 2007 و2011، حيث استفادت من 14% من ميزانية المساعدة الإنمائية الرسمية العالمية التي يتقاسمها 153بلداً وإقليماً[35]، ولكن الإشكال المطروح يكمن في تحول هذه المساعدات خاصة الموجهة لتدريب القوات الحكومية، لتكون أحد أسباب انشقاق مجموعات ستشكل لاحقا اطرافا لنزاع جديد، وهو ما حدث مع شركة التدخل السريع في النيجر التي تلقت تدريبا أمريكيا انشقت لاحقا للانضمام لمتمردي الطوارق[36].

– المساعدات الخارجية من خلال التدريب العسكري وتمويل جيش دولة النزاع قد يرفع من قدراتها على مراقبة الحدود أمام التجارة غير المشروعة بجميع صورها، لكن في بعض الدول ذات الأزمات المتجذرة قد يخلق فرصا نحو اختلال توازن جديد يمس كامل الإقليم، تتضح هذه الصورة مع عمليات مالية– نيجيرية بدعم من الولايات المتحدة الأمريكية لقطع طرق التجارة غير المشروعة مسّت تدفقات الإيرادات الحيوية لمجتمعات الطوارق، التي كان يتم التغاضي عنها سابقا في سياق سيادة موازية تخفيفا للتوتر[37].

– التدخل الأجنبي تكريسا لمصالح الخارج على حساب الداخل، سواء بصرف الإنتباه عن الداخل بالنسبة لدول الجوار الجغرافي من جهة، أو لإستغلال ثروات القارة كإستراتيجية قائمة على افقارها على نحو

ما أشار إليه والتر رودني بقوله "إن تنمية أوروبا كانت على حساب إفقار إفريقيا"[38]، ومن جهة أخرى يضعف قدرات مقاومة دولة المصدر ودول الجوار على السواء؛ فإكتشافات النفط والغاز الطبيعي في دلتا النيجر تجلب استثمارات أجنبية كبرى، على حساب المجتمعات المحلية المهمشة، أمام استفادة الفرد الأجنبي من فرص العمل، وهو ما سيشكل عاملا محرضا لانخراط الشباب العاطل عن العمل في أعمال السطو والتهريب لكسب لقمة العيش، ويغدي بالمقابل مشاعر الظلم التاريخية نحو الوافد الخارجي،كما سيكرس أزمة عدم الثقة تجاه مؤسسات الدولة الوطنية، ولا سيما الشرطة والجيش.

خاتمة:

نخلص من خلال هذه الدراسة إلى أن النماذج المتقاربة عن ضعف قدرات النظم السياسية في القارة الإفريقية، تعكس بيئات محلية حاضنة ومنتجة للخوف تؤسس لتصاعد ظاهرة عدوى النزاعات الداخلية؛ فقدرات النظام السياسي الإفريقي تعبر جهاز مناعة ضعيف يسمح بالتقاط العدوى الجوارية والجغرافية على السواء، انعكاسا لواقع يجمع بين: ضعف السيطرة الإقليمية للنظام أولا، حيث يتحول ذلك إلى محفزَ أولي نحو تحول مخرجات النزاع الداخلي لدولة المصدر لتدفقات عبر حدودية كالتجارة غير الشرعية للسلاح وتدفقات اللاجئين وتحركات الجماعات المسلحة الإرهابية عبر الحدودية، وثانيا تتحول هذه المخرجات لقنوات تسهل انتقال العدوى عبر حدود غير خاضعة للمراقبة، وفي ظل توزيع غير متجانس للمجموعات العرقية والإثنية، فتسهم في رفع قابلية دول الهدف ذات نظم متشابهة هيكليا لإلتقاط العدوى.

فتحدد طبيعة استجابة النظم السياسية في إفريقيا، مدى تفعيل ديناميكيات العدوى عبر الحدود، أو القدرة على مقاومتها، فتتحدد هذه الاستجابات للنظم السياسية في القارة بين تبني الردع العسكري بدل الرفع من قدراتها المؤسسية والوظيفية، وبين اللجوء لإعادة التوزيع تداركا لحجم الأزمات، ما يكشف عن قدرات إفريقية غير كافية لمجابهة تحدي العدوى عبر الحدودية، بل وتسهم في تكريس حالة اللاأمن في القارة، ما توضحه حالات عن تجدد نزاعات كامنة أو توليد نزاعات جديدة ، يدعمها سياق إقليمي قائم على أحقاد تاريخية ومنطق تنافسي، يفضل تدخل طرف خارجي بدل مأسسة التعاون الاقليمي لرفع من قدرات النظم القائمة من جهة، وسياق دولي لتأثيرات تدخل الطرف الثالث؛ التي تقدم أرضية مناسبة لانتقال عدوى النزاع من جهة أخرى، لتبقى هذه الأخيرة رهينة مستوى قدرة النظام (المصدر والهدف) على التكيف ودينمكة استجابتها مع التغييرات السريعة للبيئات المحلية والاقليمية والدولية.

التهميش:

[1] The Fund for Peace, "Fragile States Index Annual Report 2020 ", 08/05/2020, accessed 30/03/2021, retrieved from: https://bit.ly/2IFNExr.

[2] ثامر كامل محمد الخزرجي، النظم السياسية الحديثة والسياسات العامة: دراسة معاصرة في استراتيجية إدارة السلطة، (الأردن: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، 2004)، ص.134.

[3] عبد الرحمن حسن حمدي، الدولة المستحيلة في إفريقيا: مسارات متناقضة، (عمان: الآن ناشرون وموزعون، 2020)، ص ص.296 -299.

[4] البنك الدولي، "إجمالي الناتج المحلي (القيمة الحالية بالدولار الأمريكي)"، شوهد بتاريخ 2021/03/10، متوفرعلى الرابط: https://bit.ly/2QGfei3.

[5] عمر سراج الدين وندى حمادة، "تصنيفات البنك الدولي الجديدة للبلدان حسب مستوى الدخل: 2020-2021"، شوهد بتاريخ 2021/03/10، متوفر على الرابط: https://bit.ly/2QwQRDz.

[6] The World Bank, "World Development Indicators: Size of the economy", 2019, accessed 10/03/2021, retrieved from: https://bit.ly/3srJICE..

[7] Idem.

[8] حمدي، الدولة المستحيلة في إفريقيا: مسارات متناقضة، ص. 296.

[9] Armed Conflict Location & Event Data Project, "Ten Conflicts to Worry About in 2020", 23/01/2020, accessed 25/03/2021, retrieved from: https://bit.ly/2VvobLk.

[10] Arthur SILVE and Thierry VERDIER, "A theory of regional conflict complexes", Journal of Development Economics, volume 133 (2018), pp.434- 447.

[11] Paul COLLIER and Anke HOEFFLER, "Greed and grievance in civil war", Oxford economic papers, vol 56, no 4 (2004), pp.563-595.

[12] Joseph L DERDZINSKI and Jackson PORRECA, "Measuring security: understanding state capacity in oil-producing states", Air & Space Power Journal-Africa and Francophonie, vol 08, no 01 (2017), pp.55-75.

[13] البنك الدولي، "الناتج المحلي الإجمالي "، 2019، شوهد في 2021/04/20، أنظر: https://bit.ly/2S3dnEq

[14] Steven E LOBELL and Philip MAUCERI, "Diffusion and escalation of ethnic conflict", In Ethnic Conflict and International Politics: Explaining Diffusion and Escalation, (New York, Palgrave Macmillan, 2004), p. 03.

[15] David SOBEK, "Masters of their domains: The role of state capacity in civil wars", Journal of Peace Research, vol 47, no 03 (2010), p. 269.

[16] Alex Braithwaite, "Resisting infection: How state capacity conditions conflict contagion", Journal of Peace Research, vol 47, no 03 (2010), pp.311–319.

[17]Balzhan Serikbayeva, Kanat Abdulla And Yessengali Oskenbayev, "State capacity in responding to COVID-19", International Journal of Public Administration, 2020, p. 04.

[18] Erika FORSBERG, "Diffusion in the study of civil wars: A cautionary tale", International Studies Review, vol. 16, no 02 (2014), pp.188-198.

[19] Idean Salehyan and Kristian Skrede Gleditsch, "Refugees and the spread of civil war", International organization, volume 60, no 02 (2006), pp.335-366.

[20] Look: Clionadh Raleigh, Civil war risk in democratic and non-democratic neighborhood, (The World Bank, 2007).

[21] عبد الرحمن حمدي، "حالة التحول الديموقراطي بإفريقيا: رؤية تقويمية"، مجلة الملف، العدد 27 (2016)، ص.70.

[22] Freedom in the World,"A Leaderless Struggle for Democracy", 2018, accessed 25/03/2021, retrieved from: https://bit.ly/3ntfrBn.

[23] Idean Salehyan, "No shelter here: Rebel sanctuaries and international conflict", The Journal of Politics, vol 70, no1 (2008), p.54.

[24] Halvard BUHAUG and Kristian Skrede GLEDITSCH, "Contagion or confusion? Why conflicts cluster in space", International Studies Quarterly, vol 52, no 02 (2008), p.220.

[25] Silve and Verdier, p. 436.

[26] Salehyan and Gleditsch, p. 360.

[27] The UN refugee Agency, "Global Trends Forced displacement in 2018", (2018), accessed 15/12/2020, retrieved from: https://bit.ly/35KzSBZ.

[28] Braithwaite, p. 311.

[29] Buhaug and Gleditsch, p.215-233.

[30]مركز الدراسات المتقدمة، "حالة الإقليم: التفاعلات الرئيسية في الشرق الأوسط 2019-2020"، التقرير الإستراتيجي، أبوظبي: مركز الدراسات الدولية والإقليمية، 2019، ص.21.

[31] SILVE and VERDIER, p.440.

[32]Ibid, pp.440-446.

[33] Olawale Wale ISMAIL and Alagaw Ababu KIFLE, "Nouveaux arrangements de sécurité collective au Sahel: étude comparative de la MNJTF et du G-5 Sahel", Centre de compétence Afrique subsaharienne, 2018. p.22.

[34] Ibid, pp.129 -132.

[35]مركز الدراسات الدولية والإقليمية، "قدرة الدولة وفعالية المعونة في الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير"، تقرير السياسة الهشة: الدول الضعيفة في الشرق الأوسط الكبير. غيليفراي.م ، فيني.س، دي سيلفا.أ، قطر: كلية الشؤون الدولية بجامعة جورجتاون، 2016، ص. 28.

[36]مؤسسة RAND،"تحديد المخاطر وتخفيفها في مساعدة قطاع الأمن لأجل الدول الإفريقية الهشة"، كاليفورنيا: مؤسسة RAND، 2015، ص.21.

[37] نفس المرجع، ص.19.

[38] حمدي، "حالة التحول الديموقراطي بإفريقيا: رؤية تقويمية"، نفس المرجع، ص.71.